

تطور بيئة الأعمال في الجزائر: قيود مؤسسية

Evolution of the business climate in Algeria: institutional constraints

زاوي أحمد صادق^{1*}، خدير أسامة²¹ جامعة مصطفى اسطيمبولي، معسكر (الجزائر)، zaoui_sadek@univ-mascara.dz² جامعة مصطفى اسطيمبولي، معسكر (الجزائر)، oussama.khadir@univ-mascara.dz

تاريخ النشر: 2024/12/01

تاريخ القبول: 2024/11/03

تاريخ الاستلام: 2024/06/19

ملخص: الهدف من هذه الورقة البحثية معرفة العراقيل والضغوطات التي تثبط تطور مناخ الأعمال في الجزائر، حيث قسمنا البحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: الأول نظري سنتطرق من خلاله إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالحكمة والمؤسسات وبيئة الأعمال؛ أم القسم الثاني فهو وصفي، سيعالج أهم التطورات في مؤشرات بيئة الأعمال وأهم متغيرات الجودة المؤسسية في الجزائر في العقود الأخيرة. أما الجزء الأخير فهو تحليلي، سنحاول من خلاله تشخيص مؤسستي لمشكلة ضعف مناخ الأعمال وعدم استدامته، حيث ربطنا التحليل بمجال الحكامة والمجال المؤسسي، لنستنتج في الأخير أن مشكلة تطور ومرونة مناخ الأعمال في الجزائر تبقى مؤسسية في المقام الأول.

الكلمات المفتاحية: الحكامة، المؤسسات، بيئة الأعمال، الجودة التنظيمية، الربح، النمو الاقتصادي،

تصنيف JEL: D71، D72، D73، E92، G18، K2، Q5، P37، B25.

Abstract: The aim of this research paper is to identify the obstacles and pressures that inhibit the development of the business climate in Algeria. We divided the research into three main parts: The first refers to the nature of governance, institutions and the business environment; The second addresses the most important developments in indicators of the business environment and institutional quality in Algeria. As for the last part, we tried to diagnose the problem of the weak business climate and its unsustainability, as we linked the analysis to the field of governance, to conclude in the end that the problem in Algeria remains primarily institutional..

Keywords: governance, institutions, business climate, organizational quality, rents,

Jel Classification Codes: D71 , D72, D73, E92, G18, K2, Q5, P37, B25.

1- المقدمة:

إن الاهتمام بدراسة مناخ الأعمال ظهر بقوة أكبر في أواخر السبعينيات مع التركيز على النظريات الاقتصادية من خلال النتائج التجريبية والاتجاهات النظرية. فمن الناحية التجريبية على العديد من البلدان المتقدمة وخاصة في أوروبا التي عرفت سنوات عديدة من الانكماش الاقتصادي وتراجع إنشاء الأعمال التجارية، وُجد أن النمو الاقتصادي لم يكن مستدامًا فقط في وفورات الحجم، ولكن كانت للبيئة الاقتصادية والمؤسسية دور مهم في النمو. فمناخ الأعمال يتغير من منطقة جغرافية إلى أخرى، أو من بلد إلى آخر حتى في نفس المنطقة الجغرافية التي تشترك في التاريخ والثقافة والمجتمع.

وهذا ما أدى إلى طرح مجموعة من الاستفسارات التي تشير إلى الفوارق بين جودة بيئة الأعمال بين البلدان على غرار: ما هي المحددات التي تؤثر على خلق بيئة الأعمال في بلد ما؟ لماذا يزدهر نشاط الأعمال في بعض البلدان ويفشل في أخرى؛ لماذا تكون ظروف أنشطة الأعمال أقل استدامة في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة كل هذه الأسئلة تتعلق بالمؤسسات التي تلعب دورًا رئيسيًا في تفسير الأداء الاقتصادي والاختلافات في مشهد نشاط الأعمال بين الدول.

علاوة على ذلك، تعتبر المؤسسات ذات أهمية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ونشاط الأعمال؛ فقد أشار كل من (Acemoglu et Robinson, 2008) في دراستهما أن المؤسسات تعتبر المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي؛ وبشكل آخر، الخصائص المؤسسية المحددة لبلد ما، هي الأسباب التي تجعل النتائج الاقتصادية مختلفة عبر البلدان، حيث أن هذه المؤسسات هي التي تحدد الحوافز والقيود على الفاعلين الاقتصاديين؛ ونتيجة لذلك، المؤسسات هي التي ترسم النتائج الاقتصادية (North, 1990). وقد أشارت كذلك دراسة أن مناخ الأعمال مرتبط بالطبيعة البشرية، وأن إدراك الدافع التنظيمي للأفراد يعتمد بشكل كبير على جودة المؤسسات في بلد ما في سياق جانب الاقتصاد الجزئي (Bumaul, 1990).

على مستوى الجزائر، دائما ما تنادي السلطات الحكومية على ضرورة تحسين مناخ الأعمال في البلد، وأكدت أن تحسينه سيكون له آثار إيجابية ليس فقط على المقاولات والمستثمرين، بل على جميع الجهات الفاعلة في الاقتصاد بما فهم المواطنين ولا سيما من خلال مساهمته في محاربة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والتهوض بظروف عيش المواطن العادي.

هذا النداء يأتي في سياق النقاش الذي يدور في الجزائر في العقد الأخير حول محدودية النموذج التنموي المتبع الذي كان مبني على التحويلات الريعية ومبني على أساس خلق مؤسسات هشة والتنازل على أسس تنظيمية فعالة، على عكس النظام الإنتاجي والتنافسي الذي أساسه مؤسسات قوية ومستدامة. وهذا ما أدى في الأخير إلى تبني أفكار جديدة مع نخبة متغيرة ووضع تصور لنموذج تنموي

جديد في ظل ظروف اقتصادية متغيرة باستمرار خاصة مع ظهور فيروس كورونا 2019. وموجة الجفاف التي تعيشها المنطقة.

وبناء على تقرير (Doing Business)، يعكس مؤشر سهولة الأعمال في الجزائر وجود تأخر كبير في هذا المجال، وهذا ما يتطابق مع أرض الواقع. فالجزائر تتدلى الترتيب في هذا المؤشر على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات من أجل تحسين مناخ أعمالها وتسهيل القيام بالأنشطة التجارية.

فنعزو كل هذه التناقضات والمعطيات إلى طبيعة البيئة المؤسسية في الجزائر، وخاصة فيما يتعلق بضعف حكم القانون، حماية الملكيات الخاصة ومحاربة الفساد. وهي مؤشرات تظهر العقبات المؤسسية والبنوية للاستثمار، الأمر الذي يجعل من تصنيف البنك الدولي لمناخ الأعمال تصنيفا تقنيا لا يعكس بشكل دقيق واقع مناخ الأعمال المعقد في البلد.

أمام كل هذه المعطيات، يتشكل لدينا الإشكالية التالية: هل البيئة المؤسسية وجودة الحكامة في الجزائر تؤثر على تطور مناخ الأعمال في الجزائر؟

وفي محاولة أكثر تدقيق، سنحاول من خلال هذه الورقة إعطاء مقارنة تنظر بشكل نقدي للعقبات التي تقف أمام تحسن مناخ الأعمال في الجزائر، وتقارب وضعيته من منظور يعتمد على مؤشرات مركبة لمناخ الأعمال يأخذ في الاعتبار المتغيرات المؤسسية التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في مناخ الأعمال في البلد.

ولإتمام هذا العمل، سوف نقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام أساسية: القسم الأول نستعرض فيه مفهوم الحكامة والمؤسسات ومناخ الأعمال، وفي القسم الثاني نستعرض الأدبيات النظرية والتجريبية التي درست العلاقة بين نوعية المؤسسات ومناخ الأعمال، وفي القسم الأخير نحلل مؤشرات جودة المؤسسات التي لها تأثير على تطور مناخ الأعمال، وكذلك المؤشرات التي تعكس تطور هذه الأخيرة في الجزائر.

2- الحكامة، المؤسسات وريادة الأعمال: إطار نظري

1-2- الحكامة:

إن مفهوم "الحكامة" يعني في أصله القدرة على إدارة أي شكل من أشكال التنظيم والأنشطة على نحو فعال. فهو يستند على أشكال تتجدد باستمرار. أما بالنسبة للبنك الدولي، عرف الحكامة بأنها: " الأسلوب الذي تمارس فيه السلطة على إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد لأغراض التنمية". هذا التعريف يبرز عدة مجالات للحكامة، وهي: "شكل النظام السياسي، وهو الأسلوب الذي

تمارس فيه السلطة في إدارة البلاد، وقدرة الحكومة على تحديد وتنفيذ السياسات. في حين، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD, 1997)، عرف الحكامة بأنها: " ممارسة السلطة السياسية (صياغة السياسات)، الاقتصادية (اتخاذ القرارات الاقتصادية) والإدارية (تنفيذ السياسات) لإدارة شؤون بلد ما كما حدد (PNUD) ثلاث مستويات للحكامة وهي: الدولة التي تخلق بيئة سياسية وقانونية مواتية، القطاع الخاص الذي يخلق فرص العمل والدخل، المجتمع المدني الذي يسهل التفاعل السياسي والاجتماعي " .. (M, 2005)

2-2- المؤسسات:

إن الحاجة لاستعادة دور المؤسسات في التحليل الاقتصادي منذ أواخر سنوات 1980 مع دراسات (Williamson, 1985 ; North, 1990) هو لاعتبارات تحليلية تتمثل في صعوبة شرح النمو السريع لدول جنوب شرق آسيا والركود في افريقيا وكان المعيار الأكثر أهمية لشرح الفروقات في معدلات النمو على المستوى العالمي هو نوعية المؤسسات.

في الفكر الحديث، المؤسسات تعرف بأنها: "القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم سلوك المجتمع": حيث تقسم المؤسسات إلى مستويين: مؤسسات رسمية وهي القواعد المكتوبة كالقوانين، الدستور...إخ؛ ومؤسسات غير رسمية وهي العادات والتقاليد الموروثة التي تحكم التفاعلات في المجتمع كالدين والإرث الثقافي...إلخ.

كذلك، عرف "North" المؤسسات على النحو التالي: [المؤسسات هي القيود التي فرضها الإنسان التي تهيكّل التفاعلات البشرية]. وهي تتكون من قيود رسمية وقيود غير رسمية وخصائص تطبيقاتها، أو بتعريف آخر: [المؤسسات هي قواعد اللعبة التي تهيكّل التفاعل البشري في المجتمع]. (Ménard Claude, 2003)

2-3- مناخ الأعمال:

العديد من المفكرين على غرار (Nicholas Stern)، بالإضافة إلى مجموعة من المنظمات الدولية اهتموا بمجال مناخ الأعمال وأعطوا تعريفات شاملة حوله، حيث عُرّف على أنه " مجموع المؤسسات والسياسات والبيئة السلوكية الحالية والمتوقعة التي يمكن أن تؤثر على العوائد والمخاطر التي ترتبط بالاستثمار " (banque, 2015). وفي تعريف آخر هو: " هو مجموعة العوامل التي تحدد شكل الفرص والحوافز المتاحة أمام الشركات من أجل الاستثمار بشكل منتج ويسمح بالتوسع وخلق فرص عمل". وبشكل موسع، مناخ الأعمال يشمل مجمل الظروف والأوضاع السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية، القانونية الإدارية، والمؤسسية السائدة في بلد ما، والتي تتفاعل فيما بينها لتوليد أوضاع جديدة يمكن أن تساعد على جذب الاستثمارات أو تؤدي إلى تنفيذه.

3- المؤسسات، الحكامة ومناخ الأعمال: مراجعة تجريبية:

إن تقاطع حقول البحث في مجالات الحكامة ومناخ الأعمال والنمو الاقتصادي يعتبر تحدياً ويفتح أبواب واسعة للباحثين وواضعي السياسات ووكالات التنمية (Naudé, 2011 ; Romaano, 2021). ومع ذلك يوجد عدد قليل من الباحثين الذين يدرسون دور مناخ الأعمال في تحقيق النمو على غرار (Leibenstein, 1968)؛ الذي أكد أن النمو الاقتصادي لا يظهر تلقائياً، بل هناك حاجة إلى حوافز تنتشر في جميع مجالات الاقتصاد (Awad, 2021).

ولا تزال دراسات (North, Baumol) تعتبر العمل الأصلي الحاسم لفهم الدور المركزي الذي تلعبه المؤسسات في تطوير مناخ الأعمال والنمو الاقتصادي؛ فمن هذا المنظور، يمكن لأصحاب المشاريع المساهمة بفعالية في رفاهية الاقتصاد وازدهاره بناءً على المؤسسات السائدة في مجتمع معين، لأن هذه المؤسسات هي "قواعد اللعبة في المجتمع" التي تشجع أو تقيد أنشطة الأعمال "المنتجة" نحو النمو الاقتصادي والازدهار. وقد اقترح نورث (1990) أن هذه الحوافز الإيجابية والسلبية تأتي أساساً من المؤسسات الرسمية (مثل القواعد واللوائح) وغير الرسمية (مثل الثقافة والأعراف الاجتماعية)؛ فالمؤسسات الرسمية تخفض تكاليف المعاملات التي تسببها القوانين، بينما المؤسسات غير الرسمية تخفض أوجه عدم اليقين التي ينطوي عليها التفاعل البشري (North D. , 2005). فتتفاعل كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على المستويات المختلفة يؤدي إلى نتائج لها آثار كبيرة على زيادة نشاط الأعمال في البلد؛ لذلك يمكن أن تكون النظرية المؤسسية حلقة وصل لفهم المتغيرات المؤسسية التي تشجع مناخ الأعمال التي تنعكس إيجاباً على نشاط ريادة الأعمال الذي يساهم في النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة (Mohamed Hasan, 2021).

فالدراسات التجريبية حول العلاقة بين المؤسسات ومناخ الأعمال تنقسم إلى ثلاثة أجزاء: أولاً، دراسة دور المؤسسات ومحركها الرئيسي الذي يتمثل في مناخ الاستثمار؛ ثانياً، التمييز بين الاستراتيجيات المختلفة لمناخ الاستثمار وذلك أساساً بين استراتيجية القيام بالأعمال (المقاولاتية، التصنيع، الأعمال التجارية...ال) وبين استراتيجية الاستغلال الموجهة للموارد الطبيعية (الاقتصاد الريعي)؛ أما الجزء الآخر، تمثل في دراسة العلاقة السببية بين مناخ الأعمال ومستويات الحكامة (Acemoglu, 2005).

تجريبياً، ففي سنة 2021، حاول فريق من الباحثين في دراسة تحديد طبيعة العلاقة بين التنمية المستدامة وروح المبادرة الاجتماعية والابتكارات والمؤسسات في 15 والتي تمثل ما يقرب من ثلث سكان العالم وتمثل 29٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فخلصت النتائج إلى أن هناك علاقة

إيجابية بين زيادة الأعمال الاجتماعية والابتكار والتنمية المستدامة، كما أن المؤسسات لها تأثير إيجابي غير مباشر على الابتكار (Al-Qudah A. A., 2022).

فالمؤسسات ومستويات الحكامة تؤثر في بلد ما على الاستثمار بشكل مباشر من خلال نوعية مناخ الأعمال الذي يعتمد بدوره على السياسات الاقتصادية، البنية التحتية المادية، الموارد البشرية والعوامل الجغرافية التي تؤثر على كفاءة الإنتاج.

على مستوى الشركات، مناخ الأعمال يؤثر على هيكل التكاليف، أما على مستوى الصناعة، فهو يؤثر على هيكل السوق والمنافسة. وبالتالي، مناخ الأعمال هو عامل الإنتاج الذي قد يشكل ميزة نسبية للبلاد. كما يمكن لبيئة الأعمال أن يكون لها تأثير سلبي على الميزة النسبية المتعلقة بالبلد؛ فالتأخير الإداري والفساد وضعف البنية التحتية تكون عوائق غير صالحة أو غير مواتية للاستثمار. (Benn Eifert A. G., 2008).

من جانب آخر، دراسات طبقت على البلدان الأفريقية من جانب جاذبيتها للاستثمار أظهرت نتائج مختلفة ومتباينة؛ أدت إلى استنتاج أن المتغيرات المؤسسية لها تأثير كبير على تحديد هذه الفوارق. في هذا الإطار، قُسم مناخ الأعمال إلى ثلاثة مجالات هي: الإيراد الربحي بما في ذلك التكاليف غير المباشرة التي تنشأ عن طريق الفساد والبيروقراطية والمراقبة الإدارية؛ نوعية البنى التحتية، وفي الأخير البيئة التنافسية. (Bastos, 2004).

كذلك، دراسات عديدة ركزت على عامل الفساد الذي له تأثير سلبي على مناخ الأعمال وعلى جاذبية البلد للاستثمار. في دراسة معمقة، وُجد أن هناك نوعين من الآثار للفساد على عملية الاستثمار؛ أولاً، التكاليف الإضافية، ثانياً، الفساد الذي يخصب عجلة قيادة التجارة ويسهل العمليات الخاصة عندما تكون الحكومة غير فعالة. واستنتجت الدراسة أن جاذبية الاستثمار في البلدان النامية تعتمد بشكل هامشي على الفساد. (Ugur, 2011).

من جانب آخر وفيما يخص الصناعات الاستخراجية، وجدت دراسة أن القيود الإدارية والتنظيمية هي التكاليف غير مباشرة العالية التي تعيق الاستثمار، وهذا لا ينطبق على الصناعات الاستخراجية أو الاستثمارات الموجهة نحو استغلال الموارد الطبيعية. واستنتجت الدراسة أن رداءة مناخ الأعمال يقيد البلدان على توجيه الاستثمارات نحو المشاريع المنتجة والتي تخلق ثروة خارج نطاق الربع. كما أشارت دراسة أخرى إلى أن البلدان النامية يمكن أن تحقق توازن اقتصادي وسياسي حيث النخب السياسية دائماً تسعى إلى البحث عن أدوات مؤسسية من أجل تحقيق مكاسب شخصية من

خلال الاستثمار في الربح وتقييد العملية الإنتاجية التي تحقق التراكم وتخلق القطاع الخاص الفعال الذي دائماً ينادي على تحسين مناخ الأعمال. (Mwega, 2000)

وكخلاصة للدراسات السابقة، وكأكيد لما أشار إليه الباحثون أن مناخ الأعمال يمكن أن تكون الحلقة المفقودة بين العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي. فالدراسات البحثية النظرية والتجريبية يجب أن تتعامل مع العوامل المؤسسية وتأثيرها على تطوير النشاط الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة ومناقشة كيفية تأثير هذه العوامل في السياقات المؤسسية المختلفة لكل بلد.

4- قياس الحكامة، المؤسسات وبيئة الأعمال:

يمكننا أن نجد مجموعات مختلفة من المؤشرات المؤسسية المستخدمة من أجل فهم التأثير المؤسسي على مناخ الأعمال في البلدان المختلفة؛ إلا أننا سنستعمل مؤشرات البنك الدولي للحكامة العالمية، ومن جانب آخر سنستعمل مؤشر سهولة الأعمال الذي يستخدمه البنك الدولي كمعيار لتقييم البلدان في هذا المجال والذي يعتمد على معظم المستثمرين كمرجع لتوجيه استثماراتهم واتخاذ قراراتهم.

4-1- مؤشرات الحكامة العالمية (WGI):

في ورقتنا هذه، يتم استخدام مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) الستة كمصدر رئيسي للمؤشرات المؤسسية للبحث، حيث تمثل هذه القاعدة وجهات النظر حول جودة الحكامة التي تقاس بعدد كبير من المشاركين في الاستطلاع، وقد تم تقسيم هذه المؤشرات الستة إلى 3 مجموعات: مجموعات أ وب و ج.

تتضمن المجموعة (أ) مؤشرات تعكس عملية اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها. وتعكس مؤشرات المجموعة (ب) قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة وسليمة، والجودة التنظيمية. وتظهر مؤشرات المجموعة (ج) احترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية فيما بينهم. هذه المؤشرات هي سيادة القانون والتحكم في الفساد.

ونركز في بحثنا على المؤشرات الثلاثة الأخيرة حيث أن لها تأثيراً مباشراً على مناخ الأعمال في بلد ما إذ أننا نأخذ في الاعتبار المتغيرات الفردية التي تم تضمينها في ثلاثة مؤشرات مؤسسية نختارها لعملنا.

(1) الجودة التنظيمية: مؤشر مؤسسي والذي ينتهي إلى المجموعة (ب) حيث يقيس تصور قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص وتعزيزه،

- (2) سيادة القانون: مؤشر مؤسساتي والذي ينتهي إلى المجموعة (ج)؛ حيث يرصد لنا التصورات حول مدى ثقة العملاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما جودة تنفيذ العقود، وحماية حقوق الملكية، والشرطة، ونظام العدالة، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف.
- (3) التحكم في الفساد: هو مؤشر مؤسساتي والذي ينتهي إلى المجموعة (ج)، حيث يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

2-4- مؤشر سهولة الأعمال (Doing Business):

يعتبر مؤشر مناخ الاعمال الذي ينطوي تحي اسمه الأصلي (Doing Business) من بين أشهر التقارير التي يصدرها البنك الدولي والذي يرافقه تغطية إعلامية موسعة ذات أبعاد سياسية كبيرة.

يعتمد التقرير على 10 مؤشرات أساسية لقياس درجة "ممارسة الأعمال" على مستوى 190 دولة عبر العالم، منها خلق المقاول (نشاط)، منح تصريح البناء، نقل الممتلكات، توصيل الكهرباء، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، وتنفيذ العقود. ويتم إعداد هذا التقرير بالاستعانة بأكثر من 13000 عون (خبراء، محامين، مسؤولين، نخبة... الخ) عبر العالم.

وقد أنتقد هذا التقرير في أكثر من مرة في عدم التدقيق في منهجيته أو بسبب ضغوطات سياسية موجهة للتأثير على البلدان أو تهميش سمعتها لأسباب مختلفة.

5- الحكامة، البيئة المؤسساتية ومناخ الأعمال في الجزائر:

بالاستناد على التحليل النظري، سنحاول في هذا القسم التطرق إلى أهم عناصر الحكامة التي تؤثر على بيئة الأعمال التي تنشط فيها الأعمال الاقتصادية والتجارية. وسنركز في تحليلنا على المؤشرات الثلاثة المذكورة في القسم أعلاه وهي: الجودة التنظيمية، سيادة القانون والتحكم في الفساد. وقبل ان ننتقل إلى تحليل تأثير هذه المؤشرات على نشاط الأعمال، نعرض تطور هذه المؤشرات بالإضافة إلى مؤشرات سهولة الأعمال في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

5-1- تطور مؤسسات الحكامة في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر مراحل مختلفة في بنائها المؤسساتي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي؛ على المستوى السياسي تبنت الدولة خيار الحزب الواحد بعد الاستقلال وأسست دستور مبنى على الوحدة الوطنية القائمة على الاشتراكية، ليعرف عدة تغييرات مع الوقت نتيجة عدة أزمات، ليتحدد في الأخير معالم الدستور الجديد الذي شكل المسار المؤسساتي المبني على التعددية الحزبية والديمقراطية. أما على المستوى الاقتصادي، اتبعت الجزائر خيار الاشتراكية

كأي دولة استقلت حديثا، وتحملت الدولة على عاتقها كل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد نتيجة الأزمات المختلفة خاصة أزمة 1986، تحولت الجزائر من الدولة الاشتراكية إلى خيار التحرير الاقتصادي الذي أسس إلى بداية عهد جديد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وكل هذه التغيرات أثرت على مستويات الحكامة والبيئة المؤسساتية في الجزائر، والشكل الموجود في الملاحق يحدد تطور أهم مؤشرات في الجزائر.

من الشكل (01)، نلاحظ أن الجزائر ما زالت تحتل مراتب متدنية فيما يخص مؤشرات الحكامة على الرغم من التحسن في بعض المؤشرات، بغض النظر عن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف الذي عرف بعض التحسن، إلا أن المؤشرات الأخرى بقيت في مستويات ثابتة ومنخفضة خاصة الجودة التنظيمية التي عرفت انهيار حاد في المؤشر خاصة خلال الفترة 2009-2012 لتعاود الانخفاض في الفترة الأخيرة نتيجة الأحداث التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة. كذلك مؤشر الفساد عرف انخفاض كبير في الفترات الأخيرة والذي يعكس انتشاره بقوة. وفيما يخص مؤشر سيادة القانون، فهو في انخفاض دائم ماعدا بعض التحسن الذي شهدته الجزائر خلال الفترة 2000-2003، وهذا ما يعكس غياب تام للوائح التنظيمية وتطبيق القانون العام الذي يحكم البلاد. كذلك نلاحظ أن مؤشر المسؤولية الديمقراطية في انخفاض مستمر خاصة السنوات الأخيرة، وهذا يعكس غياب المساءلة والمحاسبة الديمقراطية نتيجة تداخل المصالح وعدم استقلال السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية. فكل هذه المؤشرات تؤثر بقوة على البيئة المؤسساتية لمناخ الأعمال وعلى مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي للبلد، ويؤدي إلى حالات عدم اليقين لدى المستثمرين المحليين والأجانبين. وهو ما يعكس سلبيا على تطور نشاط الأعمال في الجزائر.

2-5- تطور مناخ الأعمال في الجزائر:

هناك عدة مؤشرات تقيس مناخ الأعمال والنشاط الاقتصادي لدى البلدان، منها ما هو متاح ومنها ما يصعب الحصول عليه. وقد استخدمنا مؤشرين لذلك: مؤشر القيام بالأعمال (Doing Business Indice) ومؤشر يقيس نشاط الأعمال ممثلا في عدد المؤسسات المسجلة كل سنة بالإضافة إلى كثافة المؤسسات المسجلة لكل 1000 نسمة، وتطور المؤشرين نستعرضهما في الأشكال رقم (2 و3) الموجودة بالملاحق.

إن هذا المؤشر (الشكل رقم 2) يقيس مدى سهولة أو صعوبة القيام بالأعمال سواء خلق مؤسسة أو القيام بأي عمل، ويتراوح المؤشر بين 0 و100، حيث كلما كان المؤشر كبير فهو يعكس مدى سهولة القيام بالأعمال وبداية عمل تجاري. فالجزائر خلال كامل هذه الفترة لم يتجاوز المؤشر 50

نقطة، وهو ما يعكس صعوبة القيام بالأعمال فيها، خاصة فيما يتعلق بالملكية وعدد الوثائق المطلوبة لذلك. أما عالميا، فهي تحتل مراتب متدنية ما بين 150-165 من أصل حوالي 180 دولة يمسها التقرير.

على الرغم من الإصلاحات التي طبقتها الجزائر على المستوى المؤسسي والاقتصادي، إلا أن التدابير المتخذة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار لم تتح النتائج المرجوة حتى يومنا هذا. وتكمن نقاط الضعف الرئيسية في عدم استقرار الإطار التنظيمي وارتفاع تكاليف المعاملات الناتجة عن كثرة الوثائق والتي غالبا ما تكون مطلوبة في ظل وجود البيروقراطية وصعوبة الحصول على تمويل مصرفي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجمود قوانين العمل وتعدد الإجراءات الضريبية، وهذا ما أثر على بيئة الأعمال الذي ثبط الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي خاصة في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات.

والشكل رقم (3) يوضح لنا كثافة المؤسسات المسجلة لكل 1000 نسمة بالنسبة للشريحة العمرية 15-64 سنة، ونقارن النتائج بين الجزائر وكوريا الجنوبية، التي كانت تتميز نفس الخصائص في سنوات السبعينات خاصة من حيث مستوى التنمية الذي يقاس بالنتائج الداخلي الخام للفرد الواحد. في سنة 1970، كانت نسبة النمو في الجزائر مساوية نسبيا مع نسبة النمو في كوريا الجنوبية، وقد اتسعت الفجوة في التنمية الاقتصادية منذ 1970 إلى يومنا هذا، وهذا ما يستحق المزيد من الدراسات المعمقة لتسليط الضوء على الاختلافات المرتبطة بتأثير المؤسسات الاقتصادية والسياسية في عملية التنمية الاقتصادية بين هذه المناطق.

هذا الشكل يظهر أن المقارنة بين المؤشرات يؤكد وجود تأخر صافي من الجزائر مقارنة بكوريا الجنوبية، وهذا يمكن أن يعطي تفسيراً من حيث نموذج التنمية الاقتصادية أو أننا نتعامل مع تنوع متأصل في التكوينات المؤسسية، الاقتصادية والسياسية. فهل كوريا التي حققت النمو كانت نتيجة إزالة العقبات التي تعيق التنمية من خلال التخصيص الصناعي القوي وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو أنها تمكنت من تحويل هذا التطور إلى تنمية بفضل التغييرات الأخرى الأكثر نوعية (مؤسسية، اجتماعية، سياسية)؟ ولماذا الجزائر على عكس كوريا الجنوبية، لم تبني أو تحول تكوينها المؤسسي للحصول على ديناميكية للتنمية الاقتصادية؟ فالإطار التحليلي إذن يتكون من تحليل المنهج المؤسسي تحت فشل الحكومات.

6- الحكامة، البيئة المؤسسية ومناخ الأعمال في الجزائر: تحليل مؤسسي

يكمن تحليلنا في عجز الجزائر في تكوين مناخ أعمال جيد عقب فرضية وجود تشوهات مؤسسية ميزت النظام الجزائري، وقد تتوسع التحليلات وتستند على العامل البشري لتشمل كذلك

جودة الحكامة والمؤسسات كعاملين رئيسيين. فعلى الرغم من توفر الجزائر على موارد مالية ناتجة عن المداخيل الريعية، لكن في المقابل، لا يوجد أي تأثير إيجابي على باقي متغيرات النمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت فرضية أن البلدان ذات النوعية الرديئة من المؤسسات هي التي تحمل التأثير السلبي للموارد الطبيعية على النمو؛ فإذا خلقت الحكومة مؤسسات جيدة، أي مواتية للأنشطة الانتاجية، الموارد الطبيعية ستكون عامل قوي ومحفز للنمو.

فالدولة الريعية في حالة غياب مؤسسات قوية، تكون حقوق الملكية الخاصة غير مضمونة والقطاعات الاقتصادية غير منتجة، يتم اختلاس التحويلات الريعية من خلال السوق غير الرسمية. وفي حالة غياب مؤسسات وقواعد قانونية فعالة، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى امتناع النخب الحاكمة عن القيام بأي حوافز لتحسين مستويات الحكامة. وبدلاً من ذلك، سيكون لها دوافع للمحافظة على دائرتهم الخاصة (حلقة الأصدقاء) والحفاظ على مزاياها. (Philippot, 2009)

هذه الوضعية المؤسساتية تتميز بها الجزائر والتي بدأت في انطلاقتها الاقتصادية وهي ما تزال تجد نفسها عالقة في وضعية مؤسساتية بين هذين العاملين (الانتقال والانطلاق). فإذا كانت هناك ثروة (نمو)، يكون هناك إيرادات ريعية ترافقها، وبالتالي نشوء أو قيام ما يعرف بـ "التحكم في الدولة" وتطورها مع تزايد خلق قوانين ولوائح لصالح هذه النخبة المتحكمة في شؤون البلد.

وأمام هذا الوضع وفي غياب مؤسسات تنظيمية فعالة، تبقى الجزائر في حالة توقف مع خلق الثروة التي تساعد في المرحلة الانتقالية ولكن مع احتمال أن تصبح مصدراً إضافياً للصراعات. فوضعية التحكم في الدولة لصالح أقلية صغيرة يؤدي بالجزائر إلى إقامة إصلاحات جزئية ناقصة وغير مستمرة، وبالتالي مناخ أعمال هش وغير جاذب للاستثمارات)، تجر البلد في الغالب إلى ضعف النمو الاقتصادي. كما أن الجزائر ليست لديها نظام قانوني وحقوق ملكية فعالة التي تخلق بيئة جد مواتية لتحقيق تراكم الرأسمال والنمو، لكن لديها نظام يتميز بالمؤسسات الضعيفة التي تخلق سوق لأنشطة غير انتاجية كالبحث عن الريع أو مصاحبة الفساد وتولد تكاليف عالية للصفقات، وبالتالي عدم الفعالية الاقتصادية والشلل الاقتصادي. (Bellal, 2011)

إن الاقتصاد الجزائري مبني على منطق توزيع الريع وتعزيز المصفوفة السياسية للقادة مقارنة بالفعالية الاقتصادية؛ وهذا ما يولد السلوكيات المقيدة على المنطق الانتاجي. وحسب (Boujema R)، [منطق التوزيع هو أصل تشويه العملية الانتاجية لصالح توسع سلوكيات البحث عن الريع، شبكات المحسوبية والفساد...الخ] (Boudjemaa R, 2006). فسلوك البحث عن الريع يعتبر وسيلة لتحقيق المداخيل من خلال الانخراط في أنشطة غير منتجة، أي أنشطة التي تنتج الأجر النقدي من دون أن تنتج السلع والخدمات. ففي هذه الظروف، تكوين مؤسسات جيدة التي تحفز الأنشطة الانتاجية

وتخفف من تكاليف المعاملات ليس بالأمر السهل، لأن المنافسة على المداخل الريعية تولّد الصراعات وتحفز على احتكار السلطة في أيدي نخبة معينة، ومنافسة متزايدة بين الجماعات اللوبية (الضغط).

بصفة عامة، تشير كل المعطيات والمؤشرات والحقائق أن ضعف الاقتصاد الجزائري لا يرجع إلى نقص الموارد المالية ولا إلى الاختلالات في الاقتصاد الكلي؛ فالقيود هي ذات ترتيب مؤسستي بالمعنى الواسع. وفي دراسة حول بلدان الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط، كشفت أن [ضعف النمو يرجع إلى أسباب جذرية: السلوك السلبي للنخب المنتخبة، ممارسات التحكم في الدولة والاستلاء عليها وما ينتج عنها عدم الأخذ بعين الاعتبار على المدى الطويل ثقل التقاليد التي تعيق تحديث العلاقات الاجتماعية، تخفيض الثقة بين الفاعلين (اقتصاديين، سياسيين، اجتماعيين... الخ) التي تزيد من تكاليف الصفقات، وفي الأخير النظام الذي يمنع الابتكار ويحد من التعلم والتدريب] (Aoudia, 2006).

من جهة أخرى، أحد العقبات المؤسسية التي تعيق تكوين مناخ أعمال جيد يعزز الاقتصاد الإنتاجي القائم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال هو التحديد السيئ لدور الدولة، لأنه من منطلق الدولة الحديثة تأتي مهمة تحديد وتعريف قواعد اللعبة الاقتصادية ودور كل فاعل اقتصادي. فلن يكون أداء بدون اصلاح مسبق للدولة، لجعلها أكثر فعالية في سياساتها من خلال ادراجها في العملية المعروفة تحت اسم الحكم الراشد. ووفقا للباحث (دحمانى 1999) عن التجربة الجزائرية فيما يتعلق عملية الاصلاح والاصلاح المسبق للدولة؛ فإن الاصلاحات المنشأة في السنوات الأخيرة في الجزائر تظهر اليوم بشكل متناقض أن أحد العقبات الرئيسية للتحويل إلى اقتصاد السوق هو غياب الدولة الحديثة المحددة عن طريق الأداء المرن، مع أجهزة ومؤسسات قوية وذات مصداقية، ومع آليات مرنة ومحيدة نسبيا عن المجتمع والمصالح التي يواجهها. (Dahmani, 1999)

من خلال تشخيص هذا التحليل، نستخلص وجود العوامل المؤسسية التي تشكل عقبة أمام إصلاح مناخ الأعمال وتحديثه من أجل تحقيق اقتصاد انتاجي وتنافسي، وبالتالي يحقق الديناميكية الاقتصادية التي تخلق التراكم والنمو. كما ذكرنا، هذه العوامل المؤسسية هي مرتبطة بقوة بالمجال المؤسستي وهي التي تخلق هذه العقبات المؤسسية، وهذا ما يتطلب وجود مؤسسات جيدة وقوية تزيل هذه العقبات التي أدت إلى منع خلق بيئة أعمال مواتية ومتطورة باستمرار تستجيب للتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عبر العالم وتعزز التراكم والنمو. وتتمثل هذه العقبات في:

6-1- ضعف النظام وسيادة القانون:

على المشهد الحقيقي، نلاحظ انتهاكات وتجاوزات خارقة من طرف المسؤولين لقواعد اللعبة، وهذا في ظل غياب سلطة قضائية مستقلة. فالنظام السياسي فرض هيمنته على المؤسسات وعلى الشعب ومنع تكوين فضاء مؤسساتي خاص وعام يفرض القانون على تنفيذ السياسات والخضوع لقوانين اللعبة وللمساءلة: يفرض المساءلة في حالة فشل السياسات، ويفرضها في حالة الاحلال بالقوانين الدستورية واللوائح التنظيمية.

فقوة القانون تفرض توجيه السياسات بطرق سليمة وهادفة وتمنع التجاوزات والخروقات التي قد تؤدي إلى اختلال النظام العام بأكمله. فالعدوى تنتقل من الجهات الفاعلة الكبيرة إلى الجهات الفاعلة الصغيرة. فوجود دولة تتميز بسيادة القانون تحدد بوضوح قوانين محددة جيدا ووسائل فعالة لتنفيذها واحترامها، قوانين تسمح بتنفيذ واحترام قواعد اللعبة، تخفيض تكاليف الصفقات، تأمين العلاقات التبادلية، تشجع وتحفز بقوة على تحقيق الكفاءة والفعالية ومحاربة الفساد من أجل تمكين القطاع الانتاجي على التركيز على الأنشطة المربحة. (Tiede, 2011)

من جهة أخرى، وجود نظام قضائي جيد يعتبر شرط مسبق لشفافية إدارة الهيئات السياسية، الإدارية والاقتصادية، الالتزام بالمساءلة والقدرة على التنبؤ في القطاعين العام والخاص. كما أن القوانين المصممة جيدا تخلق بيئة تشجع الأفراد على اتخاذ القرارات العقلانية من وجهة النظر الاقتصادية للحد بصفة عامة من المخاطر غير التجارية، فهذه القوانين تشجع تطور القطاعات الخاصة، وتحفزهم على تأسيس مشاريع انتاجية ويمكن أن تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن دولة القانون المعرفة جيدا تتميز أيضا من بين أمور أخرى بقواعد واضحة المعالم، تعريف واضح لحقوق الملكية وسلطة قضائية بأداء فعال، حتى يتم التأثير بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي. وفي المقابل، سوء التنظيم، تطبيق تعسفي للقوانين، عدم التنبؤ بقرارات العدالة يمكن أن تعمل على تضعيف حقوق الملكية، تحفز الفساد وتخفف الدخول إلى السوق. كما أن غياب الثقة في الآليات الرسمية لتنفيذ العقود يحد من أنشطة الشركات خاصة الشركات الأجنبية وتعيق دخول وافدين جدد إلى السوق. فالقانون هو الذي يحدد الشروط اللازمة لإنشاء أنواع مختلفة من الشركات خاصة شركات الشراكة ذات الأسهم أو ذات المسؤوليات المحدودة، يحدد أو يحمي حقوق الملكية، يحدد قواعد انتقال هذه الحقوق، يسن شروط الدخول إلى القطاع الانتاجي أو الخروج منه، يحفز المنافسة من خلال انشاء مراقبة هيكل وسلوك السوق ويصحح الاختلالات وينتقدها ويخلق بيئة من الثقة مواتية للاستثمار الخاص.

2-6- مشكلة الفساد:

إن الجزائر تواجه مشكلة مؤسساتية من أجل ضمان توسعها الاقتصادي تتمثل في الفساد، وهو مرتبط بالحكامة التي هي طريقة ممارسة سلطة الدولة، وهو يرمز إلى ضعف المؤسسات السياسية، القانونية والاقتصادية. فهو يعمل على تثبيط الاستثمار من خلال القيود البيروقراطية التي تدفع الموظفين بخلق التأخير والمضايقات التي تجرهم إلى الفساد، كما يعمل على انتهاك ثقة المواطنين وتخفيض الرأسمال الاجتماعي، وهذا ما يقوّض ويزيل شرعية السلطة السياسية. فالفساد يتدخل في إدارة الشؤون العامة في الجزائر، وهو ما يشكل مصدر سوء تخصيص وتوزيع الموارد، وبالتالي هو عامل للتخلف الاقتصادي. فالفساد بجميع أشكاله، لا يشجع المستثمرين سواء كان محلي أو أجنبي.

في الجزائر، الفساد يقوّض بشكل كبير الأداء الاقتصادي وهذا عن طريق تثبيط الاستثمارات من خلال المؤسسات السيئة أو ضعف الحكامة، وهو منتشر بقوة في القطاعات الخدمية وأساسا التجارة، ويرتبط بطريقة تحقيق الأرباح من خلال القيام بالأنشطة غير المنتجة بطريقة مباشرة. هذه الأنشطة متعلقة بالاقتصاد الريعي والتوزيعي نظرا لأن الحكومة مازالت تقدم اعانات كبيرة. فرجال الأعمال والمسؤولين يفضلون الاستثمار في المجالات الريعية من أجل نهجها والاستحواذ عليها، وبالتالي تحقيق أرباح طائلة ومباشرة. هذه الجماعات وبإيعاز من السلطات السياسية تشكل فساد سياسي يمنع تطبيق إصلاحات اقتصادية ومؤسساتية تدعم العمل الحر وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (Ahmed, 1999)

وفي غياب مؤسسات جيدة ستغيب دولة القانون، شرعية الحكومات، مصداقية المؤسسات العامة، تتعطل العدالة وتخلق مناخ غير آمن يمكن أن يؤثر حتى على الاستقرار السياسي. وعلى مستوى آخر، الفساد يقوّض القيم الأخلاقية والثقافية للمجتمع ويحافظ على حلقة مفرغة: المجتمع موجود وغير فعال أمام الفساد، ولا يعود قادرا على التفاعل أو مواجهة الفساد. فالجزائر ستواجه مخاطر سياسية كبيرة إذا لم تحارب الفساد، لأنه يمكن إضعاف السلطة وقدرات نشاط الدولة، ويهدد سلامة المؤسسات.

3-6- سوء الجودة التنظيمية:

إن دور الحكومة في إطار الحكم الراشد من المفترض أن يلي شرطين: زيادة الكفاءة والبحث عن بديل للتنسيق الاجتماعي الذي يستجيب بشكل أفضل للتعقيد الاجتماعي؛ فعمليات جيّدة تؤدي إلى سياسات جيّدة. فاستقرار الحكومة يرتبط بالسياسة التي هي مسؤولة عن تحديد الأهداف الجماعية الكبيرة، وبالتالي تحديد قواعد اللعبة التي ترضي الجميع، وتصبح السلطة في ظل هذه الظروف مسألة

تقنية ومقيدة بمجموعة من اللوائح التنظيمية مرتبطة بكفاءة أفضل من جانب السياسات الحكومية. في الجزائر، نشهد عدم استقرار من ناحية السياسات الحكومية: فهذه السياسات مرتبطة بالوفرة المالية للدولة التي تستند بقوة على عائدات المحروقات؛ فكلما انخفضت المداخل كلما دعت إلى سياسات اصلاحية ومؤسسية، وإذا تحسنت الأوضاع المالية، تغفل عنها لدوافع سياسية اقتصادية، وحتى إذا طبقت السياسات، فيمكن أن تمس جماعات معينة فقط، وهذا راجع إلى النظام السياسي والبيروقراطي، حيث أن تنفيذ القرارات والسياسات الحكومية يمكن أن يتأثر تحت ضغط جماعات معينة؛ فالسياسات الحكومية يجب أن تمر عبر المجال المؤسسي وفرضها من طرف القانون. فقدرة الحكومة على تنفيذ البرامج مرتبط بنوعية الحكامة وتماسك الحكومة مع الأحزاب والجهات الفاعلة الرئيسية. فالحكامة تفرض تنفيذ هذه السياسات من خلال التحويلات المؤسسية القائمة التي توجه تنفيذ السياسات الحكومية. (Youcef, 2006)

علاوة على ذلك، أصبحت الجودة التنظيمية تؤثر على العملية التنموية في البلاد. فعلى الرغم من الإصلاحات التي مست قطاع الخدمة العمومية، تكريس مبدأ اللامركزية، وإصلاح مهام وهيكل الدولة، فضلا عن تحرير قوانين الاستثمارات، إلا أن الجزائر تتميز ببيروقراطية سيئة. كما أن اللامركزية تطرح العديد من المشاكل التي تواجهها كضعف تنفيذ النصوص القانونية، وعدم الفاعلية. وفيما يتعلق بمؤسسات الخدمة العمومية، فهي تتسم بضعف الكفاءة والمرونة على الرغم من الإصلاحات التي شهدتها هذه المؤسسات، وتتميز باحتكارات الدولة وبمجال تدخل كبير لها، فالخدمة العمومية في الجزائر لا تسير الأحداث والتطورات، وهو ما يخلق إجراءات بيروقراطية تعسفية تعيق الاستثمارات وتجعل المواطن بعيدا عنها. وبعض صور التخلف الإداري هو التأخر في تطبيق تكنولوجيات الاعلام والمواصلات أو الرقمنة في الإدارات العمومية، وهذا يؤثر على تكاليف المعاملات التي تحد من الاستثمارات. كما تتميز الهياكل التنظيمية للإدارات المركزية للدولة بعدم الفعالية من حيث مراقبة وتطوير وتقييم السياسات، وهذا ما يشوه وظيفة الهيكل الحكومي واستقراره وترشيده. كما أن النظام الأساسي للمؤسسات العامة لا تتوافق صلاحياتها مع البيئة الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المتغيرة باستمرار.

كما أن التحدي الذي يواجه الجزائر هو انشاء بيئة ومناخ أعمال يؤدي إلى زيادة كمية ونوعية الاستثمار الوطني والدولي، وتوسيع الحريات الاقتصادية؛ وهي البيئة التي تسمح للشركات بتلبية متطلبات خلق فرص العمل وخاصة الشباب خريجي المعاهد. فعلى الرغم من الإصلاحات على مستوى حوكمة الشركات على غرار تبني الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي الذي يشدد على الدور الذي تلعبه الشركات والقطاع الخاص، إلا أنها لم تؤدي إلى خلق بيئة فعالة وإطار تنظيمي فعال للأنشطة الاقتصادية. فيجب التعجيل بإقامة إصلاحات هيكلية عميقة مواتية للنشاط الاقتصادي كالحد من

البيروقراطية وتخفيف الإجراءات. فالبينة القانونية والمؤسساتية المواتية ينبغي أن تسهل التكامل الاقليمي، وتقود الفاعلين الاقتصاديين إلى التفكير فيما وراء الحدود الوطنية وتطوير استراتيجيات متماسكة، والاستراتيجيات التي تأخذ في الحساب الفرص والمخاطر المرتبطة بوضعيتهم في قلب شمال أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

فإصلاح البيئة المؤسساتية في الجزائر يتطلب فقط التوفيق بين النصوص والتطبيق. فالنصوص هي موقعة ولكن غير مطبقة. وتبقى الاشكالية الرئيسية في البيئة المؤسساتية هي حقوق الملكية خاصة العقارية، تنظيم المنافسة والقاعدة الرئيسية للدولة المتمثلة في نسبة امتلاك المشروع من طرف الدولة والتي تقدر ب 51%، وهذا ما يسمح لها بحق الشفعة في حالة التنازل.

7- الخاتمة:

في سياق هذه التحليلات، تبينت عدة استنتاجات التي تفسر لماذا الجزائر فشلت في اصلاح بيئتها الاقتصادية. ويرجع ذلك أساسا إلى عدم وجود بيئة مؤسساتية مواتية للتغييرات المنهجية التي تفرضها عملية التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد تنافسي وانتاجي قائم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالعقبة الرئيسية أمام خلق هذه البيئة في الجزائر هي مؤسساتية في المقام الأول.

هذا التحليل يشخص لنا أن الإشكالية تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي تسمح بفك الارتباط عن الاقتصاد الريعي وبناء اقتصاد انتاجي وتنافسي يواجه الصدمات ومختلف الأزمات. فالعائق مرتبط بقوة بالمجال المؤسسي. وبالتالي، ضعف المؤسسات السياسية والاقتصادية يلعب دور كبير يتسبب في منع إحداث ديناميكيات التراكم. وهذا الخلل يرتبط بعجز الحكامة أو عدم تطبيق مبادئ الحكم الراشد في تسيير الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد. وفي تحليل هذه الوضعية، سمحت لنا بربط ثلاثة عناصر أساسية للحكامة بمناخ الأعمال أو بالبيئة المؤسساتية لنشاط الأعمال وهي: الجودة التنظيمية، سيادة القانون والفساد. فالعائق السياسي هو الذي يخلق هذا القصور المؤسسي الذي يؤثر على تكوين اقتصاد انتاجي وتنافسي. ولقد استخلصنا هذه العقبات المؤسساتية من خلال التحليل الاقتصادي والمؤسسي للحكامة في الجزائر بالتركيز على الحكامة الاقتصادية. لكن، هذا التحليل يبقى نظري ووصفي يقدمه مجموعة من المحللين والباحثين في الواقع الجزائري.

إن تحليلنا للبيئة المؤسساتية المواتية لنشاط الأعمال يتطلب التحليل من كل جوانبه، والدراسات الحديثة بينت أن الجوانب المؤسساتية ومؤسسات الحكامة تلعب دورا كبيرا في خلق الأنشطة الاقتصادية في البلد. لذلك ومن خلال هذه الورقة، كان هدفنا تحليل العمليات التي تعيق

تطور مناخ الأعمال الذي يشجع بدوره تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا من الجانب المؤسسي. وإلتزام هذا البحث، وجب علينا الرجوع إلى التأصيل العلمي والنظري وفق ما يوفره المجال النظري والتجريبي. هذه الورقة البحثية في جانبها التحليلي على الوضعية الجزائرية، سمحت لنا بالوصول إلى نقطتين رئيسيتين وهي:

- عدم التمسك بالحكمة الجيدة التي تستند على مؤسسات سياسية واقتصادية فعالة تعمل على توجيه السياسات نحو تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة؛
- العلاقات المؤسسية السيئة، وهي تمثل عقبة مؤسسية جد مرتبطة بالطابع الريعي للدولة، حيث يبقى الاشكال متعلق بعدم إمكانية ولمدة أكثر من نصف قرن من بناء وتكوين نخبة اقتصادية مستقلة وتشكل كجبهة معارضة تلزم الدولة على القيام بإصلاحات اقتصادية ومؤسسية. ففي الجزائر، توجد صراعات بين خلق أسلوب النظام الانتاجي وأسلوب النظام الريعي السائد الذي تستفيد منه الجماعات اللوبية، وهذا ما يؤدي إلى الحد من قدرة البلد على الابتكار وتكوين خلل مؤسسي يؤدي باستمرار إلى فوضى ناتجة عن وجود مؤسسات ضعيفة.

8- المراجع:

- Abdulla Yusuf Al Hawaj, A. M. (2022). A worldwide sectorial analysis of sustainability reporting and its impact on firm performance. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 62-86.
- Acemoglu, D. &. (2005). Institutions as a Fundamental Cause of Long-Run Growth. *Handbook of Economic Growth*, 385-472.
- Agostino, M. (2020). Institutional quality and firms' productivity in European regions. *Regional Studies*, 1275-1288.
- Ahmed, D. (1999). L'Etat dans la transition à l'économie de marché : L'expérience algérienne des réformes. *Les cahiers du CREAD*.
- Al-Hawajreh, K. (2020). The Modifying Effect of Knowledge Management between Strategic Risk Management. *Jordan Journal of Business Administration*, 647-679.
- Al-Qudah A. A., A.-O. M. (2022). The relationship between social entrepreneurship and sustainable development from economic growth perspective: 15 'RCEP' countries. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 44-61.
- Amorós, J. E. (2019). Necessity or Opportunity? The Effects of State Fragility and Economic Development on Entrepreneurial Efforts. *Entrepreneurship: Theory and Practice*, 725-750.

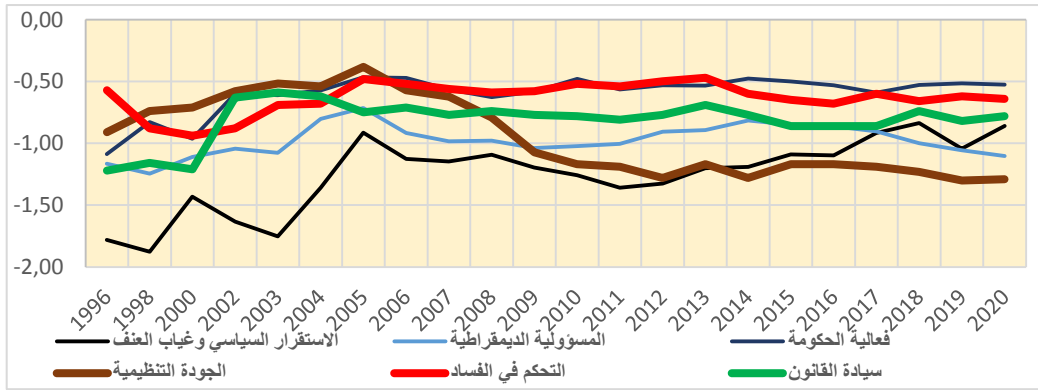
- Aoudia, J. O. (2006). *Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranéens*. Agence Française de Développement, Département de la Recherche.
- Aparicio, S. (2016). Institutional factors, opportunity entrepreneurship and economic growth: Panel data evidence. *Technological Forecasting and Social Change*, 45-61.
- Aparicio, S. T. (2021). From Entrepreneurial Intentions to Entrepreneurial Behavior: The Role of Institutional Factors. *Quality Management for Competitive Advantage in Global Markets*, 110-135.
- Awad, I. G.-J. (2021). Determinants of private investment in Palestine: Time series. *Journal of Business and Socio-economic Development*, 71-86.
- banque, m. (2015). *Investment Climate Reforms: An Independent Evaluation of World Bank Group Support to Reforms of Business Regulations*. W.C: World Bank Group.
- Bastos, F. &. (2004). Productivity and the investment climate : what matters most? *World Bank Policy* .
- Baumol, W. J. (1990). Entrepreneurship: Productive, Unproductive, and Destructive. *Journal of Political Economy*, 893-921.
- Bellal. (2011). Problématique du changement institutionnel en Algérie. *Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques*.
- Benn Eifert, A. G. (2008). The Cost of Doing Business in Africa: Evidence from Enterprise Survey Data. *World Development*, 1531-1546.
- Benn Eifert, A. G. (2008). The Cost of Doing Business in Africa: Evidence from Enterprise Survey Data. *World Development*, 1531-1546.
- Benoît Prévost, D. N. (2010). hétérodoxie néo-institutionnelle versus néolibéralisme . *Revue de la régulation*, 2-4.
- BM. (2021). *données de banque mondiale*. Récupéré sur <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.CD>
- Boudjemaa R. (2006). Algérie : chronique d'un ajustement structurel. *revue d'économie et statistique appliqué en Algérie*.
- Brautigam, D. (1991). *Governance and Economy A Review, Policy Research*. Banque Mondiale.
- Brodhag, R. H. (2000). *Glossaire des Outils Economiques de l'Environnement*. Paris: l'école des Mines.
- Bruton, G. D. (2010). Institutional Theory and Entrepreneurship: Where Are We Now and Where Do We Need to Move in the Future? *Entrepreneurship Theory and Practice*, 421-440.
- Dahmani. (1999). L'Etat dans la transition à l'économie de marché : L'expérience algérienne des réformes. *Les cahiers du CREAD*, 47.
- dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
- Dollar, D. &-D. (2006). Investment climate and international integration. *World Development*, 1498-1516.

- Fuentelsaz, L. (2015). How different formal institutions affect opportunity and necessity entrepreneurship. *BRQ Business Research Quarterly*, 246-258.
- Ghura H, A. H. (2020). The moderating effect of corruption on the relationship. *Journal of Entrepreneurship in Emerging*, 58-78.
- Hachemaoui M. (2003). La représentation politique en Algérie. Entre médiation clientélaire et prédation (1997-2002). *Revue française de science politique*.
- Jed KOLKO, D. N. (2013). What Do Business Climate Indexes Teach Us About State Policy and Economic Growth? *Journal of Regional Science*, 220-255.
- John, O. (2003). État de droit (rule of law) et développement économique . L'étrange discours des institutions financières internationales,. *Critique internationale*, 46-56.
- Lama Radwan, Y. D. (2022). Entrepreneurship–growth nexus: does the size of the informal economy matter? *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 169-194.
- Lim, E.-G. (2001). Determinants of, and the Relation Between, Foreign Direct Investment and Growth. *International Monetary Fund*, 28.
- M, B. (2005). *Voix et participation des pays en développement et des pays en transition*,. washington: Comité du Développement,.
- Ménard Claude. (2003). L'approche néo-institutionnelle : des concepts, une méthode, des résultats. *Cahiers d'économie Politique*, 105-106.
- Mohamed Hasan, A. H. (2021). The Impact of Team Management on the Organizational Performance in Bahrain Government Sector. *TechManagement and Innovation Journal*, 1-25.
- Mwega, I. A. (2000). Can Africa's Saving Collapse Be Reversed? *The World Bank Economic Review*, 415-443.
- North. (1990). *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*. New York: Cambridge University Press.
- North, D. (1990). *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*. Cambridge University Press.
- North, D. (2005). *Le processus du développement économique*. Paris: Éditions d'Organisation.
- Philippot, L.-M. (2009). Rente naturelle et institutions. Les Ressources Naturelles : Une " Malédiction Institutionnelle " ? *CERDI, Etudes et Documents*.
- Sebastian Aparicio, A. T. (2020). Entrepreneurship and Intrapreneurship in Social, Sustainable, and Economic Development: Opportunities and Challenges for Future Research. *Sustainability*, 1-11.
- Sebastian Aparicio, D. U. (2019). Twenty-five years of research on institutions, entrepreneurship, and economic growth: what has been learned? *Small Business Economics*, Springer, 21-49.

- Sobel, R. (2008). Testing Baumol: Institutional quality and the productivity of entrepreneurship. *Journal of Business Venturing*, 641-655.
- Tiede, S. H. (2011). The Rule of Law and Economic Growth: Where are We? *The Rule of Law and Economic Growth: Where are We*, 673-685.
- Troilo, M. (2011). Legal Institutions and High-Growth Aspiration Entrepreneurship. *Economic Systems*, 158-175.
- Ugur, M. a. (2011). Corruption and economic growth: A meta-analysis of the evidence on low-income countries and beyond. *MPRA Paper*.
- Youcef, B. (2006). Croissance économique et DutchDisease en Algérie. *Cahiers de CREAD*.
- Zumbrun, J. (2018). World Bank Competitiveness Rankings Weren't Manipulated, Audit Shows. *wall Street Journal*.
- مركز: القاهرة تحسين مناخ الأعمال من أجل الجميع بتقرير عن التنمية في العالم. ١. البنك الأهرام للترجمة والنقل.

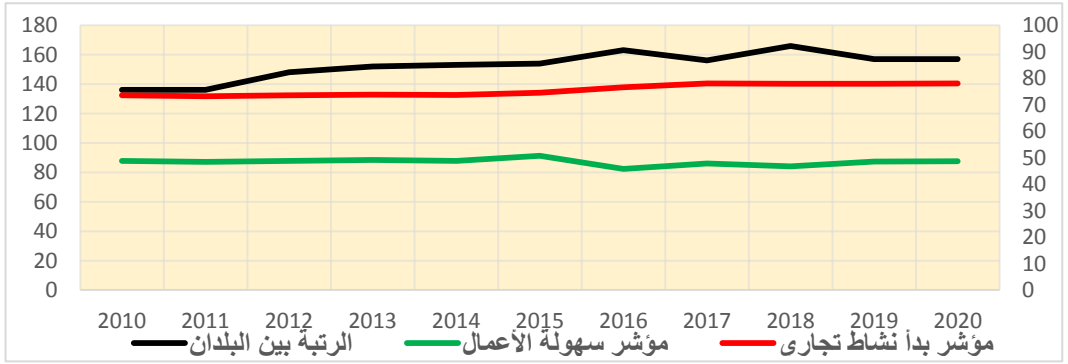
9- ملاحق:

الشكل (01): تطور مؤشرات الحكامة في الجزائر خلال الفترة 1996-2020



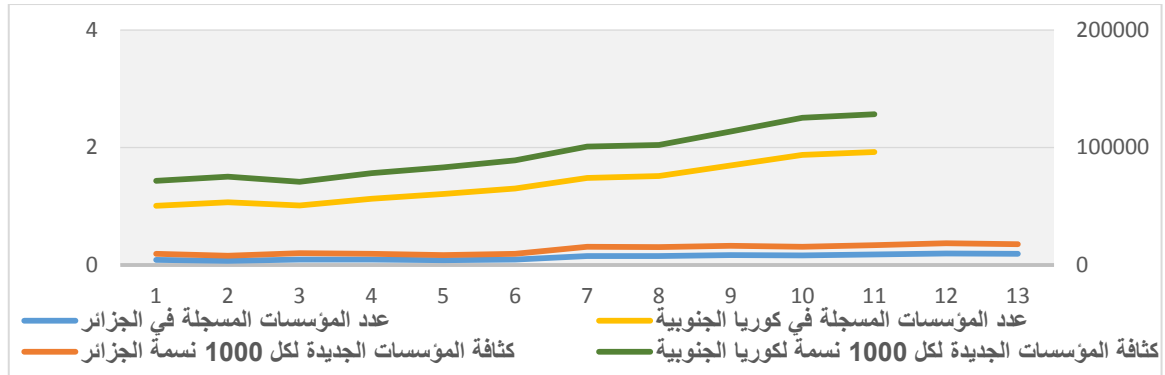
Source : <https://info.worldbank.org/governance/wgi/>

الشكل (02): تطور مؤشر سهولة الاعمال في الجزائر خلال الفترة 2010-2020



Source : www.worldbank.org/business-enabling-environment/doing-business-legacy

الشكل (03): تطور عدد المؤسسات المسجلة وكثافة المؤسسات لكل 1000 نسمة بين الجزائر وكوريا الجنوبية



Source : www.donnees.banquemonddiale.org